

قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات

السلعية: عينة مختارة لبعض دول العالم

للمدة (2010 – 2015)

م. صابر محمد زهو

أ.م.د. منعم أحمد خضير

جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تناول البحث تحليل تأثير القدرة التنافسية على حجم الصادرات السلعية لعينة مختارة من دول العالم وانطلق من فرضية مفادها بان هناك علاقة وتأثير طردي موجب للقدرة التنافسية والمتمثلة بمؤشر التنافسية العالمية على حجم الصادرات ، كذلك يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم القدرة التنافسية وأهميتها باعتبارها مفهوما حديثا وتحديد طبيعة العلاقة ما بين القدرة التنافسية وحجم الصادرات السلعية ، وللوصول إلى هدف وفرضية البحث ، قُسم على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول الاطار النظري لمفهوم التنافسية العالمية والمبحث الثاني تحليل واقع تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية لدول العينة ، والمبحث الثالث القياس الكمي لتأثير القدرة التنافسية على حجم الصادرات السلعية، وخلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها هو وجود علاقة وتأثير للقدرة التنافسية على حجم الصادرات سواء على مستوى التحليل الوصفي أم التحليل الكمي ، كما اقترح البحث الدول وخاصة النامية منها الارتقاء بالقدرة التنافسية من خلال الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والتدخل الحكومي بما يتوافق مع رفع رصيد هذا المؤشر .

Analyzing and measuring the impact of competitiveness ability on commodity exports (A selected sample of countries in the world) For the period 2010 – 2015

Abstract:

The research is analyzing the impact of competitiveness ability on commodity exports for selected sample of countries of the world ,The research careered from the premise that there is a relationship and extrutive impact for competitive abilityas representedin the Global Competitiveness Index on the volume of exports, as research aims at acquainting the concept of competitiveness and its importance as a modern concept, and determine the nature of the relationship between competitiveness and volume of merchandise exports, to reachat the goal and research hypothesis, divided the search into three sections, the first section taking theoretical framework of competitiveness concept , the second section is analysis reality of the impact of competitiveness on commodity exports to the countries of the sample, and the third section is the quantitative quantification of the impact of competitiveness on the size commodity exports, and research found a number of conclusions was the most important of which is the existence a relationship and the impact of competitiveness on export volumes, whether on the level of descriptive analysis or quantitative analysis, as recommended search countries, especially developing ones improve competitiveness through comprehensive economic reforms and government intervention in order to improve the competitiveness indicator

المقدمة:

أصبحت القدرة التنافسية تحظى باهتمام كبير على مستوى الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية ، فهي لغة العصر لأنها تعد الاطار الجامع لسياسات تحرير التجارة وفتح الاسواق والاندماج الاقتصادي العالمي ، وقد تعززت اهميتها نتيجة للتغيرات في نظريات التجارة والنمو، اذ لم تعد التنافسية اليوم مرتبطة كما كانت في السابق بامتلاك الموارد الطبيعية وتدني تكاليف الايدي العاملة ، بل تعدى ذلك لتصبح التنافسية مرتبطة بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الحكومية الفاعلة ، كذلك أصبح موضوع القدرة التنافسية يحتل أهمية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية ، كما ان القدرة التنافسية للصادرات تسعى لتحقيقها جميع دول العالم ، فهي تعد المعيار لمدى التقدم الاقتصادي للبلد ، وهذا يتبين من رصيد مؤشر التنافسية العالمية الذي يقيس القدرة التنافسية للدول التي استطاعت ان تحقق تنمية اقتصادية عالية بسبب تمكنها من اكتساب حصة كبيرة في السوق العالمية لصادراتها ، ولهذه الاهمية باتمن الضروري دراسة القدرة التنافسية ومعرفة مدى تأثيرها على الصادرات السلعية العالمية والاستفادة من النتائج في المجالات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع .

1 - مشكلة البحث : لم تعد التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضالة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات. لذا تكمن مشكلة البحث كون :

أ- الدول التي تعاني من ضعف في اقتصاداتها لا تستطيع الارتقاء بقدرتها التنافسية وفي اغلبها الدول النامية بسبب ضعفها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي.

ب- إن التكتلات الاقتصادية العالمية منها والإقليمية تعيق تدفق الصادرات بين دول العالم بشكل انسيابي كون هذه التكتلات لها شروطها في عملية التبادل التجاري ، مما يحد من فاعلية وتأثير القدرة التنافسية للبلدان على حجم الصادرات السلعية.

2- فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ، ان للقدرة التنافسية تأثيراً طردياً موجباً على الصادرات السلعية العالمية، وهناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لهذا المؤشر على الصادرات العالمية لدول العينة .

3- هدف البحث : يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم القدرة التنافسية العالمية كونها مفهوماً حديثاً، وتحديد طبيعة العلاقة بين القدرة التنافسية العالمية وحجم الصادرات السلعية كونها اداة جديدة في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية .

4- نطاق البحث : تناول البحث دراسة تأثير فاعلية القدرة التنافسية العالمية على الصادرات العالمية للمدة 2010 – 2015 .

5- أسلوب البحث :اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي مدعوما باستعمال التحليل الكمي .

6- هيكلية البحث : للوصول إلى هدف وفرضية البحث قسم إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول: الاطار النظري لمفهوم القدرة التنافسية العالمية.

المبحث الثاني : تحليل واقع تأثير القدرة التنافسية العالمية على الصادرات السلعية لدول العينة .

المبحث الثالث : القياس الكمي للعلاقة بين القدرة التنافسية العالمية وحجم الصادرات السلعية لدول العينة،
وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول : الإطار النظري للقدرة التنافسية العالمية

أولاً- مفهوم القدرة التنافسية العالمية .

من الصعب تحديد تاريخ معين لظهور مفهوم التنافسية، اذ يتميز هذا المفهوم بالحدثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة واول ظهور له على المستوى القومي كان خلال المدة 1981 - 1987 على اثر تفجر العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة خاصة مع اليابان وزيادة المديونية الخارجية لها، وتجدد الاهتمام بمفهوم التنافسية في بداية التسعينات من القرن المنصرم وخاصة بعد تفكك دولة الاتحاد السوفيتي وظهور سمات وتداعيات كبيرة على المستوى الدولي فيما يخص الجانب السياسي والاقتصادي ، والتي كان من أبرزها ظهور العولمة (مسعد ، 2009 ، 233- 234).

وللوصول إلى تعريف دقيق (جامع شامل) للتنافسية الدولية يجابه صعوبات جمة ، فالمفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية فضلا عنكون هذا المفهوم ديناميكي أي انه متحرك ومرتبطة بتطور اقتصادات الدول، وقد انشطر تحديد مفهوم التنافسية بينمدرسة الاقتصاديين ومدرسة الاداريين ، حيث ركزت المدرسة الاخيرة على التكاليف والانتاجية ، ومدرسة الاقتصاديين ركزت على التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاهية المجتمع المستند إلى النمو الاقتصادي المستدام، وربط التنافسية بالنمو له مبرراته المتعلقة بإدارة الاقتصادات المتقدمة التي يعوق نموها حجم السوق المحلية من جهة وصعوبة تصريف منتجاتها من جهة اخرى (تقرير التنافسية العربية، 2003 ، 22) ، وان مفهوم القدرة التنافسية بشكل عام يتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة او الدولة ان تستخدم تدابير واجراءات تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم ،وللتنافسية محددات يمكن من خلالها استيعاب مفهومها بشكل أكثر شمولية (خربوطلي ، 2014 ، 677) وهي :

1 - تكاليف الإنتاج: تعتمد هذه التكاليف على أسعار مدخلات الإنتاج والمواد الأولية وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تدريبها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة ، وكذلك كلفة مستلزمات الإنتاج، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية بتكاليف الإنتاج فهي ترتفع كلما انخفضت تكاليف الإنتاج في البلد.

2 - الجودة والنوعية: إن رفع جودة المنتجات والخدمات وتحسين نوعيتها من خلال الاهتمام بنوعية مدخلات الانتاج وجودتها ومستوى مهارات العاملين ومستوى انتاجيتهم ، كلما يتحقق التميز النوعي من خلال كفاءة التسويق والتوزيع .

3 - دور الحكومة: تؤدي الحكومة دوراً فاعلاً في رفع القدرة التنافسية من خلال اجراءات معينة مثل توفير خدمات البنية التحتية الساندة للقطاعات السلعية والخدمية، واتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وضريبية متوازنة ومتربطة واجراءات ادارية مرنة .

وبذلك تكون القدرة التنافسية هي محصلة الاستثمار الكفوء للموارد المتاحة والنشاطات الادارية والفنية للمؤسسة من خلال تحسين الموارد كماً ونوعاً وتعظيم العائد منها إلى جانب تطوير النشاط المتعلق بإدارة الجودة الشاملة والتطوير التنظيمي .

ولأهمية تحديد مفهوم التنافسية اهتم الكثير من الاقتصاديين والباحثين والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريفها على مستوى المنشأة والقطاع وسيورد البحث اهم هذه التعاريف وهي :

أ- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic forum) : عرف هذا المنتدى القدرة التنافسية بأنها، قدرة الدولة على بيع المنتجات السلعية والخدمية بربحية في الاسواق الخارجية ، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية، وهناك تعريف آخر للمنتدى وهو (تتمثل التنافسية الدولية في القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) (الجوارين ، 2010 ، 22).

ب - تعريف المجلس الامريكي للسياسة التنافسية : يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها (قدرة الدولة على انتاج سلع خدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة التزايد في الأجل الطويل) (الطيب ، 2005 ، 5) .

ج - تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD - Organization of Economic Co-Operation and Development) : عرفت هذه المنظمة القدرة التنافسية بأنها (المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة ، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية ، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل) (المالكي ، 2010 ، 9) .

د - تعرف المعهد العربي للتخطيط (ArabPlanning Institute) API : يعرف المعهد العربي للتخطيط القدرة التنافسية بأنها (تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الاخرى) اهتم هذا التعريف بوضع ركنا اساسيا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر (وديع، 2000، 4) .

وبذلك يمكن النظر للتنافسية الدول من عدة جوانب ، فقد ترتبط التنافسية بالأسعار ونفقات الإنتاج، كما ربط الكثير من الاقتصاديين بين التنافسية والإنتاجية والتطور التقني ، فقد عرفها ماكفتريدج (McFetridge) على أنها بعض التدابير التي تحسن أداء الدولة التجاري مما ينعكس ايجابيا على الحساب الجاري والتي تؤدي إلى تحسن ملحوظ في زيادة الصادرات (آل خليفة ، 2010 ، 76)، في حين عرفت القدرة التنافسية من قبل بعض باحثين واقتصاديين آخرين امثال سكوت ولوج Scott and Lodge (إن التنافسية لبلد هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات في التجارة الدولية لكسب عوائد متزايدة لموارده) ، (المرصد الوطني للتنافسية ، 2011 ، 6)، وفي محولات عديدة لإيجاد تعريف واضح للتنافسية ظهر تعريف يأخذ بنظر الاعتبار مستوى المعيشة وهو (قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطرده من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) (مسعد ، 2009 ، 236)، ومن خلال التعاريف أعلاه يمكن للبحث ان يعطي تعريفا متوازنا للقدرة التنافسية بانها قدرة الدولة على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بما يجعل الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق حصة لصادراتها في الاسواق العالمية بما يحقق النمو الاقتصادي المطرد ورفع مستوى دخل الفرد الحقيقي .

وبناء على ما تقدم اعلاه فان التنافسية الوطنية يمكن أن تقاس بالاتي : (وديع ، 2003 ، 21 ، 22).

1- نمو الدخل الحقيقي للفرد ، ان نمو هذا الدخل ونمو الانتاجية مترابطان ، فنمو الدخل الحقيقي للفرد يعتمد على انتاجية رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة ، كذلك ارتفاع انتاجية الموارد الاقتصادية يزيد من تحسين التجارة وهذا ينعكس على زيادة دخل الفرد ، وعند تحسين التجارة فان البلد يتمكن من زيادة إيراداته بسبب زيادة صادراته ، إذن تحسين الوضع التجاري للبلد يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي لذلك فان التنافسية الوطنية المستندة على التجارة وعلى دخل الفرد مترابطتين .

2- النتائج التجارية: هناك ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية وهي: فائض متزايد في الميزان التجاري، وحصة مستقرة او متزايدة من السوق الدولية ، وتطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية والقيمة المضافة المرتفعة .

ثانيا - أهمية التنافسية العالمية :

تتجلى أهمية القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال قدرتها على جعل البلد يحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تمكنه من رفع مستوى المعيشة للبلد ، لذلك فهي يمكن ان تعطي الاقتصاد الوطني من خلال انجاز مؤشرات قوة دفع كبيرة للنمو الاقتصادي وخاصة للدول الصغيرة ، فالتنافسية تجعل الشركات والمؤسسات الاقتصادية تتغلب على ضيق السوق المحلية ، كذلك ترتبط أهمية التنافسية بمدى قدرتها

على المساهمة في تحسين الكفاءة وتحفيز الاستثمارات المحلية الاجنبية وتسهيل الوصول إلى الاسواق الدولية ، وبعد النهوض بالقدرة التنافسية للمنتجات المحلية من اهم أهداف الدول الصناعية المتقدمة والنامية ، وأيضا تنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة المناسبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد وتشجيع الاختراعات والابتكارات بما يؤدي إلى رفع الانتاجية وتطوير مستوى الأداء وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، كما ان القدرة التنافسية في الأجل الطويل تؤدي إلى معدلات نمو وتشغيل في الاقتصاد الوطني (الجواري ، 2010 ، 29)، كذلك أصبحت القدرة التنافسية الذراع الايمن لاستراتيجية الانتاج من اجل التصدير إلى الأسواق العالمية في أغلب دول العالم واهم ما يلاحظ على هذه الاستراتيجية هو خلق منتجات وصناعات تقوم على أساس التطوير والتنافس داخليا وخارجيا ، كما تتأتى اهمية التنافسية من عدم الاعتماد على الميزة النسبية التقليدية للتجارة الخارجية والمتمثلة بوفرة الموارد البشرية ورأس المال التقليدي وإنما الاعتماد على مفهوم جديد وهي القدرة التنافسية المعتمدة على التقدم العلمي والابتكارات والتكنولوجيا والانجازات التي تقوم بها الدولة مثل تحرير التجارة والتسريع بالخصخصة والاعتماد على اليات السوق (عبد الحميد ، 2009 ، 289 ، 290 ، 325) ، وان من اهم تحديات البيئة العالمية الجديدة هو كيفية تعزيز القدرة التنافسية للبلدان والنهوض بها ، لتوليد الدخل واستمرارية النمو ، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والشركات واصبح لها مجالس وهيأت وادارات وسياسات واستراتيجيات ومؤشرات حتى أصبح مجلس السياسة التنافسية في الولايات المتحدة يعد هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد(النسور ، 2009 ، 19) ، ويمكن إيجاز أهمية القدرة التنافسية بالأسباب التالية (هبة الله ، 2012 ، 10) :

- 1 - للتنافسية دورا فعالا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والرخاء على المدى الطويل ، لأن الإستراتيجية التنافسية تعمل على ضمان التنمية المستدامة للبلدان ، وتعمل على تفعيل التحولات الاقتصادية باعتمادها على الابتكار والمعرفة ، وبذلك يتمكن اقتصاد الدولة من امتلاك قطاعات ذات قدره إنتاجية عالية .
- 2 - تكتسب التنافسية أهميتها في البلدان ذات الاقتصاديات الموجهة إلى الخارج بالانفتاح الاقتصادي المعتمد على التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر ، وهذا ما يؤكد ضرورة الارتقاء بالقدرة التنافسية على المستوى العالمي لتحقيق الرفاه الاقتصادي .
- 3 - تبنت كثير من الدول استراتيجيات متقدمة للتنافسية في بيئة اقتصادية دولية تتسم بحدة المنافسة محليا وعالميا ، لذا أصبح من الضروري وضع خطط متقدمة لضمان جودة المنتج كي ينافس منتجات الدول الأخرى .

ثالثاً -بناء مؤشر القدرة التنافسية العالمية (GCI) Global Competitiveness Index :

اهتمت العديد من المنظمات الدولية بنشر تقارير عن القدرة التنافسية وكيفية قياس مؤشرها ، حيث تتضمن مؤشرات رئيسية وفرعية وعلى أساسها تم إعطاء مرتبة الدولة في ضوء ذلك المؤشر ، ومن هذه المنظمات التي تصدر تقريراً عن مؤشر القدرة التنافسية هو المعهد الدولي للتنمية الإدارية والبنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط ، واهم هذه المنظمات في ذلك هو المنتدى الاقتصادي الدولي World Economic Forum ، يصدر هذا المنتدى مؤشر القدرة التنافسية (مؤشر التنافسية العالمية) سنوياً ، الذي بدأ إصداره منذ عام 1979، وقد تطور هذا المؤشر خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح أهم تقييم عالمي شامل للتنافسية الدول ، ويقدم التقرير مجموعة شاملة من البيانات من خلال عدد كبير من مؤشرات التنافسية تشمل العديد من الدول الصناعية والنامية، ويعتمد التقرير في قياسه على نوعين من البيانات (المرصد الوطني للتنافسية، 2011 ، 25) وهي:

1- البيانات الكمية : وهي البيانات التي تتعلق بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية ، ونسبتها ثلث قيمة مؤشر التنافسية العالمية ، ويتم اخذها من مصادر عديدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية واتحاد الاتصالات العالمي.

2- بيانات استطلاع رأي رجال الأعمال : ونسبتها ثلثي قيمة مؤشر التنافسية العالمية تقريباً ، والهدف منها هو تجميع معلومات ذات قيمة كبيرة من رجال الأعمال لجميع القطاعات الاقتصادية لمجموعة كبيرة من المتغيرات تكاد تكون مصادرها غير موجودة في اغلب الأحيان ، وتوفر مصدراً نادراً وملماً بمحركات النمو الاقتصادي .

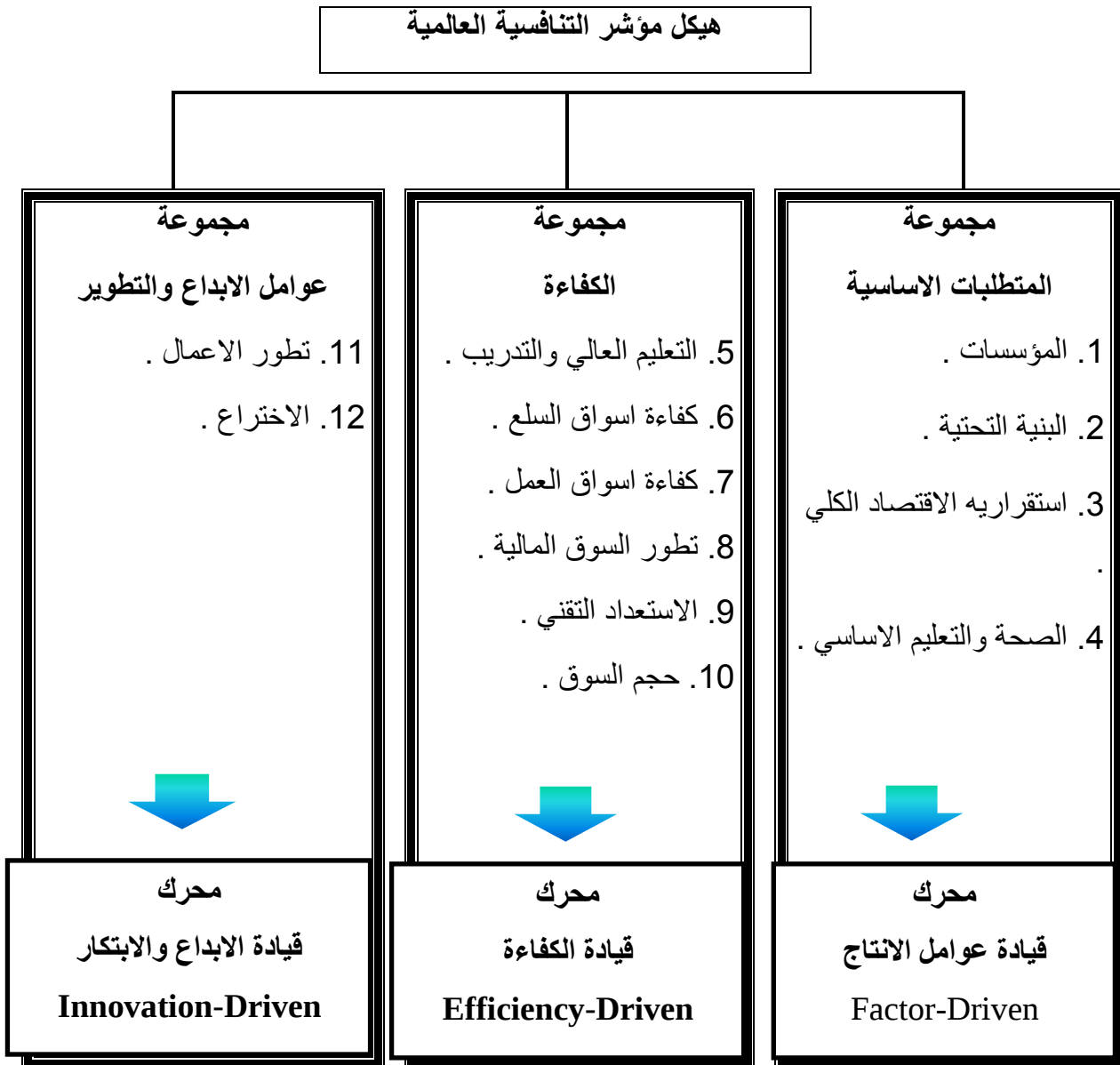
ويركز تقرير التنافسية العالمية في تصنيف الدول على مراحل النمو التي تمر بها كل دولة وتطورها الاقتصادي ، وان لهذه الدول محركاتها التي تجعل منها ذات تنافسية مرتفعة تختلف باختلاف مراحل النمو وهذه المراحل هي (الجوارين ، 2010 ، 48) :

1- المرحلة الأولى : وهي المرحلة التي يكون فيها اقتصاد البلد بقيادة عوامل الإنتاج (Factor-Driven)، ويكون تنافس الدولة باعتمادها على العمل غير الماهر والموارد الطبيعية باعتمادها على الأعمدة الاربعة الأولى وهي المؤسسات والبنية التحتية واستقرارية الاقتصاد الكلي والصحة

2- المرحلة الثانية ، وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على قيادة الكفاءة (Efficiency-Driven) وعندما تبدأ الدولة بالإنتاج بشكل أكثر كفاءة وجودة فان تنافسيته سوف ترتفع اعتماداً على الاعمدة (التعليم العالي والتدريب ، كفاءة أسواق العمل ، كفاءة أسواق السلع تطور السوق المالية ، الاستعداد التقني حجم السوق).

3- المرحلة الثالثة ، وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار (Innovation-Driven) ، وفي هذه المرحلة تصبح الدولة أكثر قدرة على التنافس وذلك باعتمادها على منتجات جديدة غير مسبقة من خلال اختراعاتها وتعتمد على العمود الحادي عشر والثاني عشر (تطور الأعمال ، الاختراع) .

وقد صنف تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness Report (GCR) مؤشر التنافسية العالمية إلى ثلاث مجموعات هي **مجموعة المتطلبات الأساسية** وتضم أربع مؤشرات فرعية ، **ومجموعة تطوير الكفاءة** ، وتضم ستة مؤشرات فرعية ، **ومجموعة الابتكار والتطوير** ، وتضم مؤشرين فرعيين ، وتسمى هذه المؤشرات الفرعية بالأعمدة الاثني عشر (Twelfth pillars) ، وكما موضح في الشكل أدناه .



شكل 1 هيكل مؤشر التنافسية العالمية

Source: World Economic Forum , Global Competitiveness Report ,2014-2015 ,p.9

وهذه الاعمدة الاثني عشر تنفرع إلى 114 مؤشراً فرعياً (95 , 2015 , GCR)، ولعدم اتساع البحث تعذر ذكرها بالتفصيل .

وقد تم إعطاء أوزان نسبية لهذه المجموعات على ضوء المراحل التي تمر بها الدولة ،حيث يعطى وزن اكبر لمجموعة المتطلبات الأساسية 60% اذا كانت الدولة تعتمد على مرحلة عوامل الانتاج و35% لمجموعة تطوير الكفاءة و5% لمجموعة عوامل الابتكار، اما اذا كانت الدولة تعتمد على مرحلة الكفاءة فإنها تعطي 40% لمجموعة المتطلبات الاساسية و50% لمجموعة تطوير الكفاءة و10% لمجموعة عوامل الابتكار، وبالمثل لمرحلة الابتكار حيث يعطى وزن 20% لمجموعة المتطلبات الاساسية

و50% لمجموعة محفزات الكفاءة و30% لعوامل الابتكار والتطوير ، وان الوزن النسبي لكل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث يختلف من دولة إلى أخرى بحسب مرحلة التطور التي يمر بها الدولة ، وكما مبين في الجدول (1) .

جدول (1) أوزان المراحل الرئيسية لمؤشر القدرة التنافسية (مؤشر التنافسية العالمية)

المجاميع الرئيسية للتنافسية	مرحلة قيادة عوامل الإنتاج	مرحلة قيادة الكفاءة	مرحلة قيادة الابتكار
المتطلبات الأساسية	60%	40%	20%
محفزات الكفاءة	35%	50%	50%
عوامل الابتكار والتطوير	5%	10%	30%

Source: World Economic forum , Global Competitiveness Report ,2013-2014,p.10

ثالثاً : دليل مؤشر القدرة التنافسية (مؤشر التنافسية العالمية) GCI : يحتسب مؤشر التنافسية العالمية وذلك بأخذ المتوسطات الحسابية للمؤشرات (المجاميع) الرئيسية الثلاث بعد اخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الأعمدة الاثني عشر لها ، وهذه الأعمدة تحتسب عن طريق اخذ الوسط الحسابي للمؤشرات الأولية لها والبالغ عددها 114 مؤشر فرعي بموجب تقرير التنافسية العالمية لعام 2016-2015، اما مؤشر التنافسية العالمية فيؤخذ عن طريق اخذ الوسط الحسابي للمؤشرات (المجاميع) الرئيسية الثلاث وهي مجموعة (المتطلبات الأساسية ، محفزات الكفاءة ، عوامل الابتكار والتطوير).

تتصدر قيمة المؤشر بين (7- 0) وكلما اقترب رصيد المؤشر للدولة من 7 تكون اكثر تنافسية من غيرها ، وتقسم تنافسية دول العالم إلى (5) مجاميع بحسب رصيدها من هذا المؤشر (WEF,Competitivenessglobal property guide)

وكالاتي :

تنافسية مرتفعة من 4.51 - 7	1- 5.51 - 7 تنافسية مرتفعة جداً.
	2- 4.51 - 5.50 تنافسية مرتفعة.
تنافسية معتدلة من 3.51 - 4.50	3- 3.51 - 4.50 تنافسية معتدلة .
	4- 3.01 - 3.50 تنافسية منخفضة .
تنافسية منخفضة من 0 - 3.50	5- 0 - 3.00 تنافسية منخفضة جداً .

المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشر التنافسية العالمية على الصادرات السلعية لعام لدول العينة

اولا - عينة الدراسة : قبل البدء بتحليل هذا المبحث من الضروري إعطاء فكرة عن عينة الدراسة وكيفية تنظيمها وذلك لمعرفة اسلوب التحليل، تتكون عينة الدراسة من 75 دولة لمؤشر التنافسية العالمية من أصل 133 دولة لعام 2009، رُوعي في اختيارها جميع دول مناطق العالم وهشمال امريكا وجنوب و وسط امريكا واوربا ودول الكومنويلث (Commonwealth Of Independent States (CIS وافريقيا والشرق الاوسط واسيا، وقد تم تقسيم دول العينة المشتركة في تقرير التنافسية العالمية GCR لعام 2009 الى ثلاثة مجاميع من الدول ، وذلك بالاعتماد على دليل مؤشر التنافسية العامة المذكور اعلاه ، ومن خلال الملحق 1 والذي رُتب تنازليا لمؤشر التنافسية كانت مجموعة الدول مرتفعة التنافسية والتي يتراوح رصيدها من (7 - 4.51) وعددها 25 دولة وتسلسلها من 1 - 25 ، ومجموعة الدول معتدلة (متوسطة) التنافسية وكان رصيدها يتراوح من (4.50-3.51) وعددها 38 دولة وتسلسلها من 26 - 63 ، ومجموعة الدول منخفضة التنافسية ورصيدها يتراوح من (3.99 - 0) وعددها 29 دولة وتسلسلها من 64 - 75، كان العدد الكلي للدول مرتفعة ومعتدلة ومنخفضة التنافسية في تقرير مؤشر التنافسية العالمية لعام 2009 وعلى التوالي هو 23 و 71 و 39 دولة ،وقد تم تمثيل المجموعات الثلاث بمتوسط رصيدها من مؤشر التنافسية العالمية وبمتوسط صادراتها وكما موضح في الجدولين 2 و 3 .

ثانيا - تحليل تأثير مؤشر التنافسية العالمية لعام 2009 على الصادرات لعام 2010.

من ملاحظة الملحق 1 يتبين بان الدول في المجموعة الأولى جاءت في صدارة الترتيب لما تتمتع به هذه الدول من انجازات على مستوى المحاور الثلاثة الرئيسية لمؤشر التنافسية وهي المتطلبات الاساسية، ومحفزات الكفاءة، وعوامل الابتكار، مما انعكس على حجم صادراتها حيث كانت صادرات هذه الدول هي الاكبر من بين المجموعات الثلاث ، وضمت هذه المجموعة عدد من الدول النامية مثل الامارات العربية والمملكة العربية السعودية وشيلي والتي قطعت شوطا كبيرا في اتخاذ التدابير الخاصة للارتقاء بهذا المؤشر، مما انعكس على حجم صادراتها ، اما مجموعة الدول المعتدلة التنافسية وبموجب رصيدها من هذا المؤشر فقد كانت صادراتها اقل من دول المجموعة الأولى ، وهذا ينطبق على دول المجموعة الثالثة والتي حصلت على رصيد متواضع من مؤشر التنافسية، وما يؤكد ذلك الجدول 2، يتبين بان متوسط الرصيد من مؤشر التنافسية التي حصلت عليه مجموعة الدول مرتفعة التنافسية كان 5.14 وبمتوسط 416070 مليون دولار للصادرات، اما مجموعة الدول معتدلة التنافسية حصلت على متوسط مقداره 3.97 من هذا المؤشر وبمتوسط 38680 مليون دولار للصادرات ، في حين مجموعة الدول منخفضة التنافسية كان متوسطها من هذا المؤشر 3.28 وبمعدل صادرات 8.342 مليون دولار .

جدول (2) متوسط (معدل) مؤشر التنافسية العالمية لعام 2009 والصادرات لعام 2010 لمجموعة الدول حسب درجة التنافسية

المؤشر	التفاصيل	المجموع	المتوسط	عدد الدول	درجة التنافسية
التنافسية العالمية	128.67	5.14	25	مرتفعة التنافسية	7 – 4.51
الصادرات	10401752	416070			
التنافسية العالمية	151.16	3.97	38	معتدلة التنافسية	4.50 – 3.51
الصادرات	1469849	38680			
التنافسية العالمية	39.33	3.28	12	منخفضة التنافسية	3.50 – 0
الصادرات	77426	6452			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق 1

ثالثا - تحليل تأثير مؤشر التنافسية العالمية لعام 2014 على الصادرات لعام 2015 .

كان عدد الدول المشتركة في تقرير التنافسية العالمية GCR لعام 2014 هو 144 دولة، أي بزيادة 11 دولة عما كان في تقرير 2009 ، ومن خلال الملحق 2 والذي رتب تنازليا لمؤشر التنافسية ، فقد كان عدد الدول مرتفعة ومعتدلة ومتوسطة التنافسية وعلى التوالي هو 26 و 40 و 9 ، وتسلسلها على التوالي ايضا من (1 - 26) و (27 - 66) و (67 - 75) اما عدد الدول المشتركة في تقرير التنافسية لعام 2014 وحسب درجة تنافسياتها (مرتفعة ومعتدلة ومنخفضة) فكان على التوالي ايضا 19 و 84 و 41 دولة ، والسبب في اختلاف عدد دول العينة عما كانت عليه في تقرير 2009 هو ان بعض الدول ارتفع او انخفض مؤشر التنافسية التي حصلت عليه في التقرير الاخير، مما يترتب عليه انتقال الدولة إلى مجموعة الدول مرتفعة او معتدلة او منخفضة التنافسية ، من ملاحظة الملحق 2 يتبين بان هناك عدد من الدول ارتفع مؤشر تنافسياتها لعام 2014 ، مثل بربادوسكان رصيدها 4.35 لعام 2009 وضمن مجموعة الدول معتدلة التنافسية انتقلت إلى المجموعة الأولى ، وكذلك ارتفع رصيد كل من دولة فنزويلا والكاميرون وزامبيا من مجموعة الدول منخفضة التنافسية إلى مجموعة الدول معتدلة التنافسية ليصبح رصيدها وعلى التوالي 3.56 و 3.70 و 3.66 .

يتبين من الملحق 2 بان مجموعة الدول التي تحظى برصيد مرتفع لمؤشر التنافسية لعام 2014 كانت حصتها من الصادرات اكبر من المجاميع التي تحصل على رصيد اقل ، وعند ملاحظة الجدول 3 يظهر بان الرصيد لمؤشر التنافسية التي حصلت عليه مجموعة الدول مرتفعة التنافسية هو 5.20

وبمعدل صادرات 423623 مليون دولار لكل دولة، اما مجموعة الدول معتدلة التنافسية فقد حصلت على متوسط قدره 4.17 من مؤشر التنافسية وبمعدل صادرات 43039 مليون دولار جاءت في المرتبة الثانية، ثم جاءت مجموعة الدول منخفضة التنافسية في مؤخرة الترتيب . حيث حصلت على متوسط 3.22 من مؤشر التنافسية و بمتوسط صادرات 3632 مليون دولار .

جدول 3 متوسط (معدل) مؤشر التنافسية العالمية لعام 2014 والصادرات لعام 2015

التفاصيل المؤشر	المجموع	المتوسط	عدد الدول	درجة التنافسية
التنافسية العالمية	140.16	5.20	26	مرتفعة التنافسية
الصادرات	11014214	423623		7 – 4.51
التنافسية العالمية	86.04	4.17	40	معتدلة التنافسية
الصادرات	1721560	43039		4.50 – 3.51
التنافسية العالمية	105.5	3.22	9	منخفضة التنافسية
الصادرات	32685	3632		3.50 – 0

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق 2 .

يتبين من الجدول (3) بان مجموعة الدول التي حصلت على متوسط مرتفع لمؤشر التنافسية كان متوسط صادراتها اعلى من غيرها ، اما مجموعة الدول التي حصلت على متوسط منخفض لمؤشر التنافسية كان متوسط صادراتها هو الاقل بين المجاميع ، وهذا يبين بان لمؤشر التنافسية تأثير ايجابي على حجم الصادرات السلعية، وعند مقارنة النتائج مابين الجدولين اعلاه يتبين بان مجاميع الدول الثلاث ارتفع معدل رصيدها من مؤشر التنافسية العالمية في عام 2014 عما كانت عليه في عام 2009 مما ادى إلى ارتفاع صادراتها، كذلك نلاحظ ان ارتفاع مؤشر التنافسية لعام 2014 لنفس المجموعة عما كان عليه في عام 2009 ادى إلى ارتفاع صادراتها ايضا، وهذا يؤكد بان الرصيد الذي تحصل عليه الدول من مؤشر التنافسية العالمية ينعكس بشكل طردي على حجم صادراتها .

المبحث الثالث: القياس الكمي للعلاقة بين القدرة التنافسية العالمية وحجم الصادرات لدول العينة

اولا - اسباب استعمال القياس الاقتصادي وتوصيف الانموذج :

تبين من مفهوم القدرة التنافسية والمتمثلة بمؤشر التنافسية العالمية من أهدافها هو الارتقاء بجودة المنتج من خلال انجازات المؤشرات التي تم تحديدها في الشكل 1 وبالتالي تكون هذه المنتجات مرغوبة في السوق العالمية لجودتها، مما يترتب عليه زيادة الصادرات ، وكذلك من خلال العرض السابق في المبحث الثاني تبين بان هناك علاقة وتأثير لمؤشر التنافسية على حجم الصادرات ، لكن هذا التحليل

الوصفي والرقمي لا يكفي ولا بد من دعمه بنتائج وتحليل كمي تثبت هذه العلاقة الوصفية بالاعتماد على القياس الاقتصادي لتعزيز التحليل الوصفي والتحقق من صحة هذه العلاقة ،لذا لم يعد التحليل الوصفي كافيا مالم يكن مقترنا باختبارات عملية (A.koutsoyiannis, 1991, 17)، ليتسنى لرجال الاعمال والحكومات في وضع السياسات الاقتصادية من خلال توفير قيم عددية لمعلومات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا ،من هذا المنطلق تم الاهتمام بهذا التحليل لبيان العلاقة السببية بين مؤشر التنافسية العالمية GCI وحجم الصادرات ، وذلك بتخلف زمني لمدة سنة لكون تأثير المؤشر لا يظهر في العام ذاته لان المستوردين واصحاب القرار يتخذون قراراتهم بالاستيراد من دول معينة بناءً على مؤشرات وتقارير سابقة تؤيد ارتفاع جودة المُنتَج واسعاره المناسبة وارتفاع تنافسيته في الاسواق العالمية .

عينة الدراسة تعتمد على البيانات القطاعية والتي توضح التغيرات التي تحصل في المتغيرات المدروسة تكون من مفردة لأخرى ولنفس المدة من الزمن (عطية ، 2009 ، 24)، اما متغيرات النموذج فهي :

1- متغير مؤشر التنافسية العالمية GCI ويرمز له بالرمز X وهو المتغير المستقل Independent.

2- متغير الصادرات السلعية ويرمز له بالرمز Y وهو المتغير المعتمد Dependent.

وان فرضية تقدير المقدرات (المعلومات) والعلاقة بين X و Y تنص على انها معنوية وطردية موجبة، وقد تم الاعتماد على الدوال المستخدمة في القياس الاقتصادي وهي :

$$\bullet \text{ الدوال الخطية وصيغتها } Y = a + B_1X_1 + B_2X_2 + \dots + B_nX_n$$

$$\bullet \text{ الدوال اللوغاريتمية وصيغتها } \ln y = a + B \ln x \quad \text{حيث ان} \quad a = \ln a$$

ثانيا : قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر التنافسية العالمية لعام 2009 والصادرات السلعية لعام 2010 .

وباستعمال برنامج SPSS تم تقدير العلاقة المدروسة باتباع نموذج الانحدار الخطي البسيط، وذلك لاحتواء الدراسة على متغير مستقل واحد ، وتبين بأن نتائج التقدير للأنموذج 2009 ، 2010 بواسطة الدوال اللوغاريتمية كانت هي الافضل، ومن الملحق 3 كانت النتائج كالآتي:

$$\text{Correlation} = \%79.7$$

$$\text{LNy} = \text{LNa} + \text{BLNx}$$

$$\text{LNy} = 0.007 + 10.5x; \text{LNa} = 0.007$$

$$T_{\text{sig}} = 0.001 \quad 0.000$$

$$R^2 = 63.4\%$$

$$F_{SIG} = 0.000$$

$$D.W = 1.85 \text{ du الجدولية} = 1.598 \quad \text{du الجدولية} = 1.652$$

1 - الارتباط بين مؤشر التنافسية العالمية لعام 2009 والصادرات السلعية لعام 2010 .

ان معامل الارتباط بين متغيرين يوضح نوع العلاقة هل هي طردية ام عكسية فضلا عن قوة العلاقة التي تربط هذين المتغيرين ، فاذا كانت اشارة معامل الارتباط موجبة دل على ان العلاقة طردية واذا كانت الاشارة سالبة دل على ان العلاقة عكسية ، وكلما اقترب معامل الارتباط من واحد دل على قوة العلاقة بين المتغيرين المدروسين ، لكن ليس بالضرورة وجود ارتباط بين متغيرين يدل على وجود علاقة سببية بينهما، ولهذا الغرض يتم اللجوء إلى التقدير القياسي وعدم الاكتفاء بمعامل الارتباط (Kelejian ، Oates ، 2001 ، 53 ، 61)، ومن النتائج اعلاه يتبين بان معامل ارتباط بيرسون (Correlation) تقريبا 80% وهذا يشير إلى قوة العلاقة بين مؤشر التنافسية العالمية والصادرات ، كما يبين بان العلاقة طردية بينهما، وان هذا الارتباط معنوي بدرجة عالية لان مستوى المعنوية الـ sig لمعامل الارتباط كان sig(0.000) وهو اقل من 0.05 .

2 - تحليل نتائج مؤشرات الانحدار .

ان معنوية المؤشرات المقدرة اعلاه يمكن الاستدلال عليها من مستوى المعنوية الـ signification ورمزها sig فاذا كانت اقل من 0.05 دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة ، وعلى العكس تكون غير معنوية اذا كانت اكثر من ذلك ، ويتبين من النتائج اعلاه بأن هناك تأثير واضح لمؤشر التنافسية العالمية X على الصادرات السلعية Y ، وان العلاقة طردية وموجبه ايضا بينهما، وهذا يتبين من اشارة وقيمة معامل X الموجبة والبالغة 10.5، وتعني لو ازدادت قيمة X وهي مؤشر التنافسية العالمية بمقدار وحدة واحدة لزدادت قيمة Y وهي حجم الصادرات السلعية بمقدار 10.5 وحدات ، كما انها كانت معنوية بدرجة عالية لان sig(0.000)، كذلك معلمة الحد الثابت كانت معنوية وهذا ما تشير اليه الـ sig(0.001)، وعند اخذ الـ anti LN لها تصبح 0.0075 ، وتعني اذا كانت قيمة X صفر لكانت Y بمقدار 0.0075 مليون دولار .

اما R^2 والذي يقيس مقدار التغيرات التي تحدث في المتغير التابع نتيجة لتغير المتغير المستقل ، فهو مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج المقدر ، بمعنى ان المتغير التابع يعتمد في تغيره على التغير في المتغير المستقل (محمد ، 2012 ، 39) ، بلغ معامل التحديد R^2 للنموذج المقدر 63.4% ، وهذا يعني ان 63.4% من التغيرات الذي تحصل في Y (حجم الصادرات) سببها التغير في المتغير المستقل X (مؤشر التنافسية العالمية) ، اما الباقي وهي 36.4% فهي ترجع إلى متغيرات اخرى لم تدخل في تقدير الانموذج المقدر يطلق عليها بـ (المتغير العشوائي) Random Variable .

اما المعنوية الكلية للأنموذج المقدر والذي يرمز له بالرمز F ، فهو اختبار يعبر عن جوهرية معامل التحديد R^2 وايضا هو اختبار لمعنوية الانموذج المقدر ككل مما يظهر كفاءة العلاقة المدروسة وبالتالي تبين جودة وتوفيق الباحث في اختيار متغيرات العلاقة بشكل صحيح (العداري ، 2010 ، 45) ، فقد بلغت قيمة F 126.68 وهي معنوية لان الـ $\text{sig} (0.000)$ وهو اقل من 0.05 ، بمعنى ان المعنوية الاجمالية للأنموذج المقدر جيدة وهناك تأثير لمؤشر التنافسية على حجم الصادرات.

اما مشكلة الارتباط الذاتي التي تعني ارتباط المتغير العشوائي في فترة زمنية معينة بالمتغير العشوائي السابق او اللاحق ، وعند حصول هذه المشكلة فإنها تؤثر على كفاءة التقدير وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الانموذج المقدر لاتخاذ السياسات الاقتصادية، وان الكشف لهذه المشكلة يستخدم اختبار دارين - واتسنو الذي يرمز له بالرمز $D.W$ ، فاذا كانت قيمة دارين واتسن اكبر من du الجدولية واصغر من $4 - du$ ، اي كلما اقتربت هذه القيمة من العدد 2 ، فان الانموذج المقدر لا يعاني من هذه المشكلة (العداري ، 2012 ، 99 ، 102)، اي ان

$$Du < DW < 4 - du$$

وعدم وجود هذه المشكلة يجعل المعالم المقدرة بطريقة المربعات الصغرة OLS اكثر دقة . وعند ملاحظة قيمة دارين - واتسن والبالغة 1.85 للأنموذج المقدر يتبين بانه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كون هذه القيمة اقرب إلى العدد 2 أي ان

$$1.652 < 4 - 1.652 < 1.652$$

ثالثا :قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر التنافسية العالمية لعام 2014 والصادرات السلعية لعام 2015.

من الملحق 4 كانت النتائج كالآتي :

$$\text{Correlation} = \%79.7$$

$$\text{LNy} = \text{LNa} + \text{BLNx}$$

$$\text{LNy} = 0.008 + 10.3x \quad ; \quad \text{LNa} = 0.008$$

$$T_{\text{sig}} = 0.001 \quad 0.000$$

$$R^2 = 63.5\%$$

$$F_{\text{SIG}} = 0.000$$

$$D.W = 2.02 \quad \text{الجدولية} = 1.598 \quad \text{الجدولية} = 1.652$$

من النتائج اعلاه يتبين بان معامل ارتباط بيرسون بلغ 80% تقريبا وهو معنوي بدرجة عالية لان الـ $\text{sig} (0.000)$ ويدل على وجود علاقة موجبة وقوية بين X مؤشر التنافسية العالمية والصادرات Y .

اما المعلمة المقدرة لـ X كانت موجبة وهي 10.3، وهذا يبين بان العلاقة طردية بين Y و X ، وكلما ازدادت قيمة X بمقدار وحدة واحدة فان Y تزداد بمقدار 10.3 مليون دولار ، كذلك تشير الـ sig لمعامل X بانها معنوي وبدرجة عالية حيث بلغت $\text{sig}(0.000)$ ، اما قيمة معلمة الحد الثابت بعد اخذ الـ anti LN لها فقد بلغت 0.008 وهي موجبة، وتعني بان قيمة Y تصبح 0.008 مليون دولار عندما تكون قيمة X صفرا .

في حين بلغ R^2 معامل التحديد 63.5%، بمعنى ان 63.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع Y وهي الصادرات سببها التغير في المتغير المستقل X وهو مؤشر التنافسية العالمية ، والباقي يرجع إلى متغيرات لم تدخل في الانموذج المقدر تسمى بالمتغير العشوائي .

اما المعنوية الكلية للانموذج فيمكن معرفتها من خلال قيمة F ، فقد بلغت 127 وهي معنوية بدرجة عالية ايضا ، فقد بلغت قيمة الـ $\text{sig} (0.000)$.

وكذلك تبين بان الانموذج المقدر لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كون قيمة دارين واتسون اكبر من du الجدولية واصغر من $4 - du$ ، اي ان

$$1.652 < 4 - 1.6522 < 1.6522$$

وهذا يجعل المعالم المقدرة بطريقة المربعات الصغرة OLS دقيقة جدا وكما ظهرت في الانموذج السابق. تبين من نتائج التحليل و للانموذجين بان لمؤشر التنافسية العالمية علاقة موجبة وطردية بالصادرات السلعية ، وان هناك تأثير لهذا المؤشر على هذه الصادرات ولجميع المؤشرات القياسية سواء على مستوى معامل الارتباط او على مستوى مؤشرات الانحدار، وما يدعم هذه العلاقة هو خلو النماذج المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي مما جعل المعلمات (المقدرات) تمتاز بدقة اكبر .

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث من خلال مفهوم التنافسية واهميتها ومن خلال التحليل الوصفي والكمي البعد من الاستنتاجات والمقترحات كان من اهمها :

اولا- الاستنتاجات :

1- تعد القدرة التنافسية والمتمثلة بمؤشر التنافسية العالمية من المؤشرات الحديثة والمهمة للحكومات وصناع القرار الاقتصادي لما لهذا المؤشر من دور وتأثير كبيرين على الاقتصاد القومي، كونه يبنى على مؤشرات فرعية كثيرة تهتم بمعظم مناحي الحياة الاقتصادية ، وما يؤيد اهمية هذا المؤشر هو اهتمام الكثير من المنظمات الدولية بالقدرة التنافسية مثلالمنندى الاقتصادي العالمي والمجلس الامريكي للسياسة التنافسية ومنظمة التعاون الاقتصادي والمعهد العربي للتخطيط فضلا عنمعظم بلدان العالم والتي تعد انخفاض هذا المؤشر يهدد امنها القومي .

2- إن حجم الصادرات السلعية يرتبط ارتباط وثيق بالقدرة التنافسية وهذا ما تبين من المفاهيم النظرية ومن التحليل الوصفي والكمي للبحث ، مما يفسر التفاوت الكبير بين حجم صادرات الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية وبين صادرات الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية منخفضة.

3- تبوأَت مجموعة الدول مرتفعة التنافسية المرتبة الأولى لحجم صادراتها السلعية ، في حين كانت مجموعة الدول منخفضة التنافسية في المؤخرة ، وهذا ما تبين من متوسط رصيد مجاميع الدول الثلاث وكما مبين في الجدول 2 لعام 2010، وهذا ما يثبت فرضية البحث بأن لهذا المؤشر علاقة وتأثير طردي على الصادرات السلعية .

4- تبين بأن مجاميع الدول الثلاث المرتفعة والمعتدلة والمنخفضة التنافسية قد ازداد متوسط رصيدها من مؤشر التنافسية العالمية لعام 2014 مما رافقه زيادة في حجم صادراتها لعام 2015 ، وكما مبين في الجدول 3 ، وكان على التوالي 5.20 و 4.30 و 3.66 لمؤشر التنافسية و 415276 و 67901 و 9.167 مليون دولار لحجم صادراتها، وهذا ما يثبت بصورة اوضح بأنه كلما ازداد مؤشر التنافسية كلما تزداد الصادرات .

5- تبين بأن مجموعة الدول مرتفعة التنافسية تعتمد على مرحلة النمو الثالثة والتي بدورها تعتمد على مجموعة عوامل الابتكار والتطوير ووزنها 30% ولمجموعة محفزات الكفاءة 50% ولمجموعة المتطلبات الأساسية 20%، وهي المجموعة التي كان رصيدها من مؤشر التنافسية مرتفع، مما يجعل منتجاتها تمتاز بالنعوية والجودة العالية وبالتالي كانت منتجاتها مقبولة أكثر في السوق العالمية .

6- أما الدول التي تعتمد على المرحلة الأولى وهي المرحلة التي يكون فيها الوزن النسبي لعوامل الابتكار والتطوير 5% و لمحفزات الكفاءة 35% وللمتطلبات الأساسية 60% ، تكون منتجاتها اقل جودة لان مجموعة المتطلبات الأساسية والتي تعتمد بدورها على الموارد البشرية ورأس المال التقليدي لها الوزن الأكبر مما يجعل منتجاتها اقل جودة وبالتالي تكون غير مرغوبة في الاسواق العالمية .

7- اظهرت نتائج التحليل القياسي في الانموذج المقدر لعام 2010 بأن لمؤشر التنافسية العالمية X علاقة وتأثير طردي ومعنوي على حجم الصادرات السلعية وهذا ما تبين من مستوى المعنوية الـ sig ولجميع المؤشرات القياسية ، حيث كان معامل X وهو مؤشر التنافسية العالمية 10.5 مليون دولار وهو ذو اشارة موجبة ، كما كانت المعنوية الكلية F للانموذج المقدر عالية فقد كانت بمستوى معنوية sig (0.000)، اما معامل التحديد R^2 فقد فسر 63.4% من التغيرات في حجم الصادرات بسبب التغير في مؤشر التنافسية ، كما تبين بأن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بموجب اختبار D.W مما اعطى المعلمات المقدرة دقة أكثر.

8- كذلك اظهرت ايضا نتائج التحليل القياسي في الانموذج المقدر لعام 2015 بان لمؤشر التنافسية علاقة وتأثير طردي ومعنوي على حجم الصادرات السلعية وهذا ماتبين من مستوى المعنوية الـ sig ولجميع المؤشرات القياسية، وكذلك كان هناك ارتباط معنوي بين مؤشر التنافسية وحجم الصادرات وهذا ما اوضحه ارتباط بيرسون حيث بلغ 80% تقريبا و للانموذجين المقدرين .

ثانيا -المقترحات :

1- يتطلب من الدول وخاصة النامية منها ذات القدرة التنافسية المنخفضة الارتقاء بهذا المؤشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والتدخل الحكومي بما يتوافق مع رفع رصيد هذا المؤشر ، وانجاز ما يتطلب انجازه من المؤشرات الفرعية لرفع انتاجيتها كماً ونوعاً كي تكون مرغوبة اكثر في الاسواق العالمية.

2- ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجة الفساد الاداري والمالي والذي يستشري في الدول النامية بنسبة اكبر مما هو عليه في الدول المتقدمة ، الذي يعد عائقا امام تطور القدرة التنافسية ، وذلك من خلال استحداث نظام رقابي اكثر فاعلية لمحاسبة بؤر الفساد .

3- الاهتمام بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المحلية بشكل اكثر كفاءة وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، لأنه يعد المفتاح لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير جودة المُنتَج المحلي ، وبالتالي تسهيل عملية النفاذ إلى الاسواق العالمية وهذا يؤدي بدوره إلى رفع القدرة التنافسية للبلد ، وتحسين البيئة الاستثمارية المحلية واستعمال سياسات وبرامج من شأنها تعزيز وتشجع عمل القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية الشاملة لأنه هو القطاع الأكثر اهمية في رفع القدرة التنافسية للبلدان .

4- أصبح تفوق الدول مرتبطا بالقدرات المعرفية وليس كما كان سابقا مرتبطا بما تملكه الدول من ثروات طبيعية ورأس المال المادي ، لذا يقترح البحث على الدول ذات القدرة التنافسية المتواضعة بالاعتماد على الاقتصاد المعرفي والذي اساسه الابداع والابتكار ، وفي ظل التنافس العالمي تصبح التنمية البشري ضرورية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية لكي تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها للمزاومة في الاسواق العالمية .

5- كذلك يقترح البحث البلدان العربية المتأخرة بمؤشر التنافسية بتطوير قدراتها التنافسية باتباع ما جاء في الفقرة 4، واتباع برامج من شأنها تزيد من قدرتها التنافسية وان تحذو حذو المملكة العربية السعودية والامارات العربية وبقية البلدان العربية المتقدمة في هذا المؤشر، والتنسيق معها والاستفادة من خبراتها في هذا المجال .

المصادر:

أولاً- الكتب

- 1- A.koutsoyiannis ، 1991 ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة محمد عبد العال النعيمي ، وآخرون ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق .
- 2- Wallace Oates ، H. Kelejian ، 2001 ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، ترجمة المرسى السيد حجازي ، عبد القادر محمد عطية ، ط¹ ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، القصيم المملكة العربية السعودية .
- العذاري ، عدنان داود ، 2010 ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول ، ط¹ ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 4- عبد الحميد ، عبد المطلب ، 2009 ، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية ، الاسكندري ، مصر .
- 5- عطية ، عبد القادر محمد عبد القادر ، الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية ، ط³ ، الاسكندرية ، مصر .
- 6- محمد ، شيخي ، 2012 ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، ط¹ ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
- 7- مسعد ، محي محمد ، 2010 ، عولمة الاقتصاد في الميزان ، مطبعة مساكن سوتير ، الاسكندرية ، مصر .

الرسائل والاطاريح :

- 1- الجوارين ، عدنان فرحان عبد الحسين ، 2010 ، تحليل القدرة التنافسية للاقتصادات العربية مع التركيز على قياس القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق
- 2- الطيب ، دويس محمد ، 2005 ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة منشورة ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 3- المالكي ، حيدر محمد حسن طالب ، 2010 ، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، رسالة غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق .

- 4- النور ، عبد الحكيم عبد الله ، 2009 ، الاداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الاردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا .
- 5- هبة الله ، اوريبي ، 2012 ، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، مذكرة غير منشورة منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر .

المجلات :

- 1- آل خليفة ، 2014 ، التنافسية ومؤشرات قياسها ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 28 ، العدد 1. المملكة العربية السعودية .
- 2- خربوطلي ، 2014 ، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 ، العدد الاول ، سوريا .

التقارير والاحصاءات :

- 1- المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، 2003 ، الكويت .
- 2- وديع ، محمد عدنان ، 2003 ، المعهد العربي للتخطيط ، القدرة التنافسية وقياسها ، جسر التنمية ، الكويت ، العدد 24 .

3- World Economic Forum , Global Competitiveness Index , 2009-2010

4- World Economic Forum , Global Competitiveness Index , 2014-2015

5- World Trade Organization , World Trade Statistical , 2016, P.134 –137

شبكة الانترنت :

- 1 – المرصد الوطني للتنافسية ، 2011 ، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا .
www.nco.syria.com/assets/files/rep1
- 2 global Competitiveness -WEF, [propertyguide\(http://www.globalpropertyguide.com/Asia/competitiveness\)](http://www.globalpropertyguide.com/Asia/competitiveness)